# بؤس الفلسفة: عندما يصبح العقل أداةً لشرعنة العنف

ومن أجل الحصول على الشرعية الدولية وتحقيق نسبة عالية القدر من التسليم بواقعٍ ما وصلت إليه الأمور، ولأن مظاهر العنف كانت ناتجة عن الازدواجية في تطبيق المواثيق فإنه لابد من أن ينسحب الشيء نفسه على كل الأعمال التي تعتمد القوة سبيلاً، ومهما بدا الإرهاب مختلفاً غائياً ومنطلقاً وظرفياً عن المعنى الذي يحمله العنف بالمطلق، إذ بالإمكان إدراج أي عمل يخرج عن الإطار المألوف ويستعمل القوة في مرتبة من مراتب العنف، دون أن نلحظ فيه صورةً للإرهاب، بصرف النظر عن هذا كله فإن ما يمكن أن يكون جريمة بنظر القوة الحاكمة يمكن أن يكون عملاً وطنياً في نظر المرتكبين، لأن القانون الخاص هو الذي يغدو حاكماً في هذا المجال.

د.تغاريد بيضون

# بؤس الفلسفة: عندما يصبح العقل أداةً لشرعنة العنف

لقد مرَّ على الفلسفة زمنٌ بدت فيه وكأنها المعرفة التكاملية الوحيدة، وذلك بفضل ما تحقق من تضافرٍ لكافة الحقول التي تهم الجنس البشري، فكانت ملكية عامة عبرت عن نفسها بوضوح من خلال المصطلحات التي شكّلت موضوعها ومادتها ومنهجها، واختزنت كل المعاني والمفاهيم الكلية، متجافيةً المعايير الفردية والطبقية، والفئوية، فهل من وسيلة لأن تسترد الفلسفة بعض الصور التي تنزع عن سلوك الأمم والأفراد الاضطراب الذي انقلب إلى صراع عسكري طال بنتائجه السلبية جميع جوانب الحياة؟!

I- بعيداً عن المتابعة التفصيلية والتقريرية للمراحل التي مرت بها الفلسفة، يبدو التوقف عند عصر التنوير ضرورة بالنظر إلى محاولة أعلامه الانتصار للإنسان، وقضاياه الملموسة، بالتركيز على المعنى الذي تُفسّر به العقلانية، كوسيلة تحقق الطموح الإنساني في مطابقة ذاته، وفي السيطرة على مختلف مظاهر الواقع المحيطة به.

ظهر المذهب الواقعي ثمرةً لجهود التطور الإنساني في النهضة الأوروبية، وعلى أصعدةٍ مختلفة ونقيضة، وغرق العالم في تغيرات انبثقت عنها التجريبية، وتحرر الفكر من إنتاج أنماط لا نجد لها مكاناً في عصر التكنولوجيا، وإذ تعتبر المبادئ التي قامت على أساسها الثورتان الفرنسية والصناعية في دول أوروبا وأمريكا منطلقاً لمرحلة جديدة، فقد بدت أمور هاتين القارتين الداخلية محكومة لمبدأ العقل، لكن التساؤل عن الميكانيزم الذي ينشط من خلاله هذا العقل يأتلف مع التساؤل عن فعل التفلسف، والغرض الموكول إليه في هذا العالم الذي بدا منقسماً على نفسه في كل المعاني والمصطلحات، لدرجةٍ بات التسليم فيها بعبارة جيل دولوز القائلة: بأن الفلسفة هي فن ابتكار المفاهيم[1] أمراً غير مفروغٍ منه.

وعلى الرغم من أن الفلسفة قد حفرت عبر التاريخ عصوراً خرجت بطابعها العام عن النسق الموحد أو المتشابه، وعلى الرغم من أنها تميزت بمشاهد ذات حيثيات عميقة الصلة بالحركة الجدلية القائمة بين

(1) Gilles Deleuze: qu'est - ceque la phiLosophie - Misuit - Paris - 1991 - P. 8.

الذوات العارفة المدركة وبين أنواع الوجود المدرَك، فإنها تبدو بنظر الكثيرين محافظةً على الأسئلة[٢] التي تمحورت حولها يوم كانت أماً للعلوم تضم تحت جناحيها رؤى حول الطب والهندسة، والفلك، والحساب، والخيمياء، وتقدم حلولاً جليلة لإشكاليات تنوعت بين الطابع الإنساني الشمولي العام، والطابع التاريخي الزمني الخاص.

وإذ تتقاطع هذه الفرضية مع فرضية نقيضة تضع على المحك أمر الفصل أو الدمج بين الفلسفة والعلوم الأخرى، فقد غدت الأسئلة التي تطال الفلسفة كموضوع حتمية ضرورية على طريق تبيان الدور الذي على الفلسفة القيام به في عصر بات كل ما فيه يعلن عجز الإنسان عن التحكم بالقوى السياسية، والمالية، والصناعية، وذلك في أعقاب التطور العلمي والتكنولوجي.

فما الذي يطلب من الفلسفة على هذا الصعيد؟ باعتبار أنها نظام معرفي يربط العلة بالمعلول ويخفف من الدوغمائية التي تقف حائلاً أمام مهمة العقل الأساسية، وهي التأمل في كينونته والكينونات التي تشكل برانية ذاته، وجوّانيته في آنٍ ودون فصل؟!

ولأن الفلسفة هي العقل التفكري العام والشمولي، فإن البحث في مدى ما يمتلك العالم من إمكانيات تسمح بأن يكون هذا الفعل علامةً فارقة تعيد للمفاهيم وحدتها غير الخاضعة للخصوصية التاريخية، ويفضي بنا إلى الكشف عن الإشكاليات التي تتمظهر على الصعيد الفكري والإنساني بكافة جوانبه في هذه الحقبة الزمنية التي نمر بها.

II- نظرة سريعة إلى واقع الشعوب تؤكد حصول الانفصال بين المنطق العام والمنطق الخاص، بين المنطق الإنساني والمنطق الفئوي، بين المعيار الكوني والمعيار القاري أو المناطقي، وقد يُفسر هذا الانفصال - تسامحاً - بعدم الانسجام بين النظرية والتطبيق، أو بأنه سوء تطبيقٍ للنظرية، ولم ينظر إليه أبداً على أنه فعل تفكري مقصود، نتيجته المتناقضة مع النظرية، هي المطلوبة والمحددة سلفاً من قبل العقل نفسه؛ فالوعي البشري ما زال يرفض أن يجعل العقل مصدراً مشتركاً للدعوات والتيارات الفكرية والفلسفية القائمة على العدالة والحرية من جهة، ورحماً لكافة الأساليب والنوازع التي تجعل العالم ينقسم إلى شطرين: شطرٌ يُدار بمضمون هذه الدعوات والأفكار، وشطرٌ يدار بالقوة والقهر من جهة أخرى، والفلسفة بما هي فعلٌ

[٢] حوار مع محمد أركون حول تشكّل الأصولية، التفاوت التاريخي وتوليد فكر نقدي جديد عن التراث، دراسات عربية، عدد ٥-٦، آذار، ص١٠٢.

إطارها العقل أولاً وأخيراً لابد من أن تحمل بصماته وسماته المعينة وتساعد على الكشف عن العوامل التي تجعل أمر التناقض بين النظرية والتطبيق قاعدة سارية المفعول، فكيف يبدو العقل اليوم؟

السؤال عن العقل اليوم، سؤال تتعلق الإجابة عليه بإمكانية الكشف عن الكيفية التي تبدو عليها الفلسفة، والطريقة التي يتم من خلالها التفلسف، وتعلمه، وممارسته، فالفلسفة التي هي ابنة العقل والنتيجة الأساسية لعمله تستطيع فعلاً . بما تبدو عليه اليوم . تحقيق الوحدة المرجوة بين النظرية والتطبيق؟ لكن هل تستطيع أن تنفذ إلى فهم مثالي للوقائع والأحداث اليومية على الشكل الذي تبشّر به النظريات فعلياً؟ وما الذي يحدث في حال عجز الفلسفة عن هذه المهمة؟

كل هذه أسئلةٌ لا تبرز إجاباتها خارج تمثل عمل العقل وأنشطته بإزاء حدثٍ يضيء شخصيته المركزية والقوانين الأساسية التي تتحكم بأفق حركته وحريته، من هنا، فإنني اختار قضية من القضايا الشائكة التي تصبغ حياتنا المعاصرة بالكثير من الشؤون والشجون الإنسانية وتشكل وصمة عار تعجز عن غسلها جميع منشورات حقوق الإنسان في القرن العشرين، هذه القضية التي ستكون بمثابة الأداة التي نتابع من خلالها عمل العقل، إنها القضية الفلسطينية بما نتج عنها من قيام الكيان الصهيوني في عمق المنطقة العربية.

فكيف قام الكيان الصهيوني؟ وما الذي يحف استمراره وبقاءه؟ وما هو دور العقل في ذلك؟ وكيف تبدو الفلسفة بإزاءه؟

الفلسفة والسياسة: جدلية الارتباط:

من غير شك أن أولى الخطوات العملية التي اتكأت على القوة في العصر الحديث لتحقيق مصالح الدول الكبرى في العالم العربي قد تجسدت بما أسمي وعد بلفور لاحتلال فلسطين، والقضاء على آمال العرب وأحلامهم بالعودة فظهرت الدولة القطرية، وسهل على الاستعمار الغربي التصدي لفكرة الوحدة العربية.

نسجل عملياً تناقضاً سافراً بين المواثيق التي تؤكد على حقوق السيادة والاستقلال لكل شعب من الشعوب، وإتاحة الفرصة للجميع بتحقيق علاقات متكافئة تنسجم مع ما يحملونه من رؤى حول الصيغ التي تخرجهم من أزماتهم ومآزقهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

مثّلت ولادة الكيان الصهيوني الأسفين الأول الذي ضربه الأقوياء في نعش التيارات الفكرية والمدارس الاجتماعية التي نتجت عن الجهود العقلية الحثيثة الهادفة إلى تدعيم الديمقراطية وتجذير حقوق الإنسان، فما هو العامل الأساسي الذي جعل هذا التناقض يتولد في المرحلة الزمنية نفسها؟

إن أول ما يسجل على هذا الصعيد هو حصول التباين بين الأهداف التي رسمتها النظرية الفكرية، والتيارات الفلسفية التحررية من جهة، ومصالح الدول التي احتكرت العلم ووضعته في خدمة التكنولوجيا . خاصةً. وأنها أظهرت حاجةً هائلة للمواد الخام التي تعود ملكيتها لبلدان العالم الثالث، فظهرت أولى علائم الازدواجية والتجزئية، لأن الموقف تطلب نقض المعيار النظري العام لصالح المعيار الخاص الفئوي.

أما التبرير الأهم الذي قدمه العقل الغربي لإحكام سيطرته على موارد الشعوب النامية، فقد تجسد في تقسيمه العقل نفسه إلى شطرين، شطر يقوم بالإبداع، وشطر لا دور له سوى التلقي، والتلقي عملية يتقدم فيها التكرار على الإبداع، ويقتصر فيها التصور عند حدود التصديق الذي يغلق الباب في وجه الاحتمالات التي تخرج عن الإطار الذي يوحي به الباثّ، أو المصدّر للفكر موضوع التلقي ومادته، وإذ يتجسد الرأسمال الفلسفي في العقل السائل دوماً، الباحث عن كل ما هو غير جاهز، والتجافي عن كل عمليةٍ هدفها تأبيد الأفكار والمفاهيم، فإنّ الأنساق الفكرية تعتبر إلى جانب الأنساق الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من الحضور الفلسفي لدى الأمم.

التبرير الأهم الذي قدمه العقل الغربي لإحكام سيطرته على موارد الشعوب النامية، تجسد في تقسيمه العقل نفسه إلى شطرين، شطر يقوم بالإبداع، وشطر لا دور له سوى التلقي

قد شهد الغرب وعلى يد أغلبية أصحاب الفلسفات، من الرأسمالية وحتى الماركسية أولى عمليات التصدي للسؤال، بتجذير الموجود واستعمال الممكن، وذلك عن طريق العمل على الاعتراف بالكيان الصهيوني وإقامة علاقات معه على مستوى عالٍ، لقد هدأت النزعة التساؤلية التي تشكل صلب العمل الفلسفي في كلٍ من الفلسفة الماركسية والرأسمالية وغيرها من الفلسفات التي زخر بها القرن العشرون، وغاب كل تصورٌ يمكن أن ينفذ إلى عمق القضية التي وضع من جرائها شعب بأكمله خارج حدود الحياة، وبتنا بإزاء فلسفةٍ هي غير الفلسفة التي يبشر بها سقراط، والتي تمثل في شقها الأول التوجه نحو الوجود الخارجي العام، وفي شقها الثاني، التوجه نحو الذات البشرية في علاقتها بهذا الوجود

ومعرفتها به فالإنسان الذي لا يمتلك في ذاته آراءً صادقةً حول موضوعٍ معين بدون أن تكون له معرفة بذلك، لا يمكن له أن يؤدي أيّ دور فلسفي، فكيف إذا كان هذا الإنسان يعرف ويمتلك آراءً مغايرة لما يعرفه، كما هو الحال مع معظم أرباب الفكر الفلسفي الغربي الذين لم يعملوا على إزاحة جزء من اللبس والغموض اللذين اكتنفا هذه القضية، مستسلمين بإطلاق إلى الحل الذي اصطنعه أصحاب النفوذ والسلطة والمال.

«طوّرت الحركة العقلية أساليب تعزيز التناقض بين الدول الغربية والدول النامية كخطوةٍ أساسية على طريق إبقاء الحال على ما هو عليه، فأقامت توليفة محكمة تشد فيها ناصية المعرفة إلى إمكانيات المال والسلطة، فظهرت اللحمة الوظيفية لهذه الحركة شديدة الاتساق مع الأبعاد التي رسمها الأقوى، فانقلب دور الآلية العقلية الذي كان من المفترض فيه أن يدعم النزعة الإنسانية التسامحية لدى النوع البشري ليساهم في توسيع دائرة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ولتعظيم دور الأنشطة الدماغية المرتبطة بآلية صراع البقاء، خاصةً وأن هذه الآلية ما تزال مرتبطة بشريعة الغاب التي تبيح للقوي أن يفترس الأضعف وللكبير أن يبتلع الأصغر"[٣] فاستبيح حق شعبٍ بأكمله من خلال حرمانه من أدنى الشروط والحقوق الإنسانية التي قام عليها الفكر الفلسفي على أبواب النهضة الأوروبية، واستبيح من خلال ذلك مطلب الوحدة العربية كهدفٍ تنشده أمةٌ كاملة أدركت تماماً أنه المدخل الأساسي لنهضة حقيقية؛ إذ جرّب أفرادها "أن التفرق يوصلهم إلى الهزيمة والكارثة... وأن التوحد يقودهم إلى النصر"[٤].

III– لقد حاصر مجتمع النخبة اليونانية في حينه الفلسفة، وجعلها ذات وظيفة ميتافيزيقية بهدف الإبقاء على التقسيم الطبقي الذي كان سائداً والاحتفاظ بالأمكنة التي جهد النبلاء في اقتناصها من أيدي المنتجين الحقيقيين، وإذا كان لكل عصرٍ نخبته، فقد استبدلت طبقة العلماء والساسة الكبار ومالكي المعرفة والتكنولوجيا ودور الأبحاث العالمية اليوم، بطبقة الأشراف، ووظّفت الفلسفة مرة أخرى لدى فئة دون غيرها، وبدا العقل رهينةً تُستعمل لإثبات تميز وتفوق طبقة واحدة على كافة شعوب الكرة الأرضية.

إن التفسير الذي لا يكاد يفارق الأذهان فيما خصّ العقل وعمله، هو هذا الذي يؤطره في إطار الطاقة الأساسية التي تنتج المعرفة، فما بال هذا التفسير قد استقال وتخلى عن مكانه الفسيح بما هو قاعدةٌ

---

[٣] مصطفى الفواخيري: الحركة العقلية، شواهد تاريخية ومؤشرات بيوسيكولوجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤م، ص١٢١.

[٤] محمود عبد الفضيل: الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م، ص١٣٣.

لإنتاج المعرفة الشمولية ليكون مجردَ قوةٍ تردف شبكة العلاقات الموضوعة في خدمة الميل الغريزي الذي اجتاح سلوك الإنسان منذ نشأته، والمتمثل في حبِّ البقاء والصراع من أجله، وفي هذا المجال لا يكاد يختلف سلوك بني البشر عن كثيرٍ من الحيوان "إذ يشب كثير من الحيوان على كثير من باقيها، فيلتمس إفسّادها وإبطالها من غير أن ينتفع بشيء من ذلك نفعاً يظهر، كأنه قد طبع على أن لا يكون موجود في العالم غيره وأن وجود كل ما سواه ضارٌ له"[٥].

وإذ يُضاف إلى الخطر الناجم عن كون هذا الصراع ذا منابت غريزية أخطارٌ نجمت عن تطور أساليب الحياة وتعقيداتها، فإن الصراع من أجل البقاء لم يعد يبدو صراعاً لحفظ النوع البشري، كما عرف بداية، وإنما أصبح صراعاً لتملك كافة أساليب القهر والغلبة "فالأقهر لمن سواه يكون أتم وجوداً"[٦] وكأن العالم الذي تحول عن الاتساع ليكون قرية صغيرة أصبح هكذا بالفعل، ليس بفعل أهمية وقدرة وسائل النقل والاتصال على الربط بين أجزائه وإنما لأنه لم يعد يتسع إلا للأقوياء، وهم فئة قليلة قياساً بالفئات الأضعف، فضغط الواقع القائم في المجتمع الإنساني المعاصر قد دفع العقل إلى أن يتراجع خطواتٍ إلى الوراء كما كان قد أعلن عنه كفاية له، لحظة انبثاقه وفي مراحل تطوره الأساسية[٧] وبتنا أمام مفاهيم بعيدة عن أن تحمل الجوهر الذي تقوم به، وغدا العدل تغالباً، وقهر ما يمكن قهره من بني البشر، و"المقهور إما قهر على سلامة بعضه أو هلك وتلف وانفرد القاهر بالوجود أو قهر على كرامة وبقي ذليلاً ومستعبداً تستعيده الطائفة القاهرة، ويفعل ما هو الأنفع للقاهر في أن ينال فيه الخير الذي عليه التغالب ويستديم به، فاستعباد القاهر للمقهور هو أيضاً من العدل، وأن يفعل المقهور ما هو الأنفع للقاهر هو أيضاً عدل، فهذا كله هو العدل الطبيعي"[٨].

فعل تعقل أم فعل عقلنة:

إذا حاولنا تطبيق المقولات الاجتماعية والسياسية التي نادى بها العقل وكرسّها الفلاسفة ركائزَ للنهضة الأوروبية الحديثة، وتالياً للنهضة العالمية الشاملة، فإنه لابد من الاعتراف بحتمية إعادة الأرض العربية إلى أصحابها.

---

[٥] الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة، ص٩٢.

[٦] المصدر نفسه، ص١٠٧.

[٧] محمد وقيدي: بناء النظرية الفلسفية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٠م، ص٨.

[٨] الفارابي، [م، س]، ص١١٢.

فهل تعد السيرورة التي يمشي بها العقل اليوم بإزاء هذه القضية تمهيداً لهذه النتيجة؟ لفتةٌ بسيطة لبعض الوقائع توضح شكل الإجابة عن هذا التساؤل.

الواقعة الأولى: يمكن الاستدلال عليها من الموقف الذي تلا قيام الكيان الصهيوني والذي عبّرت فيه دول العالم صاحبة القرار، والتي اشتركت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الهندسة لتطبيق وعد بلفور عن تصميمها المطلق في السير حتى نهاية المشروع، هذا المشروع الذي يُبقي الكيان الصهيوني خطراً دائماً وأبدياً يهدد كل المحاولات الإيجابية والنهضوية التي تطمح لها الأمة العربية.

ويتجلى هذا التصميم بتوفير كل الإمكانيات التي تجعل من دولة إسرائيل الطرف الأقوى في الشرق الأوسط، لأن مثل هذا الشرط يجعل من أي تحرك للدول العربية باتجاه الصراع مع دولة إسرائيل أمراً شبيهاً بالانتحار، ويصبح أمر التسليم بوجود الكيان الصهيوني في عمق الوطن العربي أمراً شبيهاً بالفضيلة، وما مقولة سلام الشجعان إلا ابتكار من ابتكارات هذه الفضيلة، لقد نظر للفضيلة دوماً من قبل العديد من الفلاسفة كنتيجة من نتائج "الضعف والخوف، فإذا كان المتعاقدون ضعفاء يخاف بعضهم بعضاً، حافظوا على الشركة، لكن متى قَوِيَ أحدهما على الآخرين غيّر شرائط الاتفاق، ورام القهر، وقد يترك الناس التغالب ويتعاونون على الحياة، فإذا وقع التكافؤ وتمادى الزمان على ذلك لم يدروا كيف كان منشأ ذلك التعاون وظنوا أن العدل هو الموجود الآن"[٩].

مرةً أخرى يتدخل العقل ليعمل وفق القواعد التي يروج لها المجتمع الدولي . إذ يصور التطبيع بين العرب وإسرائيل على أنه خدمةٌ للطرف الأول، الأمر الذي يضع كل متأمل أمام مجموعة من القيم اختلفت كثيراً عما روج له من حرية وسيادة وديمقراطية، ولئن بدا العقل عاملاً وفق القواعد التي أشرنا إليها فإنه لا يسعنا إلا اعتباره خادماً لمصالح ذاتية ومسجلاً لخلل في الوظيفة العقلية التي تربط التطور التحديثي والصناعي والتكنولوجي بقيم الديمقراطية والأخوة والمساواة، وتخفف من النزعات الأنانية لدى الفرد والمجتمع، ألم يرَ أفلاطون أن "العدالة إنما هي حق الأقوى"[١٠] وإذ يشكل هذا الحق لدينا إحساساً بالغربة عن أنفسنا[١١] فإن ما يزيد في حدته هو عمق الصراع الذي يقوم بين تصديق أو محاولة تصديق الشعارات والكشف عن علاقتها بالواقع المطبق . خاصة . وأن الإنسان لا يجد معنى لوجوده إلا من خلال

---

[٩] جميل صليبا: من أفلاطون إلى ابن سينا، دار الأندلس، بيروت، ١٩٥١م، ص٧٤.

[١٠] Re'pvblique - Page 338-334.

[١١] duiqi de Marchi: Psgcho - politique, poyot - 1981-p. 179.

تقييم الآخرين له، ولدوره "فالضعفاء ليسوا فضلاء كما يرون أنفسهم وإنما هم يحسبون أنفسهم صالحين لأنه ليس لهم براثن"[١٢] ولابد للآخرين أن يرونهم على هذه الحقيقة.

قام الإنسان في العصر الحديث بحركة تحديث وتصنيع بقيت مقفلة على الإنسان الشرقي، وفرضت على الغربيين إشباع مصالحهم بدون الأخذ بعين الاعتبار وجود الآخرين من حولهم[١٣].

ووجود إسرائيل في المنطقة لبى الكثير من مصالح الغرب لأنه منع قيام دولة عربية قوية تتحكم بالثروات الخام، وعلى رأسها النفط وأيّد هذا الوجود العدد الأكبر من المنظمات العالمية المرتبطة بشكل أو بآخر لهذه المصالح . خاصة . وأن "اليهود يتكلمون لغات الحضارة الغربية، وأن مهاجري العشرينات منهم كانوا قد تعلّموا في أوروبا وسبقوا العرب في التكنولوجيا وتعرضوا في ماضيهم وحاضرهم لآلام شديدة، والألم الشديد كما قال شيلر يجعل المرء يشعر بأنه الموجود الوحيد"[١٤].

قيمت الحضارة الغربية وأربابها وساستها تقييماً عالمياً عالي المستوى، وبدا العقل الغربي عقلاً لا فصال ولا جدال حول إنجازاته، فأورث كل ذلك الفرد والمجتمع الغربيين إحساساً بالتفرد والتميز، وقد ردفهما في هذا الموضوع أيضاً إحساسُ اليهودي الذي شكّل في معظم البلدان الأوروبية لوبيات صهيونية نافذة في مختلف المؤسسات العلمية والسياسية والاقتصادية بأنه المخلوق الوحيد المتفرد، فشكّلوا جميعاً مشروعاً تعسفياً هدف إلى الربط أولاً بين التصنيع والأيديولوجيا، فتحققت أول خطوة باتجاه قيام نظام استبدادي عالمي حديث، لأن "الاستبدادية الحديثة على عكس الاستبدادية الكلاسيكية يجب أن تمتلك التكنولوجيا والأيديولوجيا"[١٥].

وهدف ثانياً إلى تحويل دور المنظمات الدولية من كونها ذات مهام تصويبية إلى كونها أداة تخدم مصالح فئوية بشرعنة ما ابتكر من واقع يخدم أرباب الاستبداد والسيطرة، ووُظِّف العقل لتأمين الشرعية اللازمة لعملية التأدلج من جهة، ولاستعمال القمع ضد من يعارض، وساد في العالم حد أقصى من

---

[١٢] جميل صليبا: [م، س]، ص٧٠.

[١٣] سويم العزي: الديكتاتورية والاستبدادية والديمقراطية في العالم الثالث، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٨٧م، ص١٣٨.

[١٤] دزموند سيثورات، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٧٤م، ص٢٧٣.

[١٥] Mathie Dogon, Downiwqie pelassy: sociologie politique comporotive, Ecovoweca, 1982, P. 177.

السيطرة السياسية التي مزجت بين الأيديولوجية المعلنة والتطور العلمي والتكنولوجيا واحتكار المؤسسات القمعية والهيئات الدولية، فكيف انعكس كل هذا على التعاطي مع الكيان الصهيوني؟

لا تنفصل الإجابة على هذا السؤال عن ضرورة المرور ولو عابراً بالأهداف التي ربضت وراء زرع مثل هذا الكيان من قبل الغرب الذي تمكن فعلياً وبالاستناد إلى فلسفات ديكارت وجون لدك وهيوم وكنط وهيغل وماركس من تخليص الإنسان فيه من مظاهر الاستلاب، وبناء النظم المجتمعية الصناعية والمتطورة، وإذ تبدو "أكثر العواقب تناقضاً مع المبادئ التي أسست عليها النهضة الأوروبية هي ظاهرة الاستعمار الناجمة عن الاحتياج إلى أسواق لتوسيع استهلاك مواد الصناعة، والاحتياج إلى مواد خام من أجل استمرارها ـ فإن ـ التفكير في الهيمنة على المجتمعات الأخرى خارج أوروبا"[١٦] قد ترافق مع "تدهور وضع اليهود الشديد في المجتمعات غير اليهودية"[١٧] وذلك في ظل قناعة هذه المجتمعات بالفلسفة التي تجعل التاريخ لا يُفهم إلا على أساس العرق، و"أن الصراع الحقيقي ـ إنما يكون بسبب الدم ـ فهو السر الذي حل محل الأسرار المقدسة القديمة وتغلب عليها"[١٨] ففي حين فقد فعل الإيمان والاهتداء مكانهما بنظر روزنبرغ وهتلر ولم يعد أمام اليهود أية إمكانية للانخراط في المجتمعات الأوروبية (الألمانية خاصة) عن طريق الانتماء الكنسي المسيحي، اتجهت الأنظار نحو فلسطين أولاً بسبب ما آل إليه الواقع اليهودي، وثانياً لأن بعض اليهود "اهتموا بالسؤال عن سندات تملك صهيون"[١٩].

لئن كانت "السنوات العصيبة بالنسبة للعرب هي تلك التي ذبح بها أسياد أوروبا قسماً من اليهود وأرعبوا بقيتهم"[٢٠] فإنه لابد من الاستنتاج بأنه وعلى جميع المستويات لم يكن زرع الكيان الصهيوني سوى من عمل أوروبا ـ خاصة ـ وأن ما مارسه الأوروبيون جعل المهاجرين اليهود ينضمون إلى تيار من الرأي الشديد التعصب الذي كان موجوداً أصلاً في فلسطين، وقد قال أحدهم يصف الاتجاه العنصري الجامح الذي عصف بالمجتمع اليهودي "طوال سنوات الدراسة في الجمنازيا كنا نستمع يومياً إلى خطب رنانة في واجباتنا المقدسة نحو شعبنا وبلدنا وموطن أجدادنا، كانوا يطبعون في قلوبنا الصغيرة أن وطن الأجداد

---

[١٦] محمد وقيدي بناء النظرية الفلسفية، [م، س]، ص١٤.

[١٧] دزموند، سيثورات: تاريخ الشرق الأوسط الحديث، [م، س]، ص٢٨٦.

[١٨] المصدر نفسه، ص٢٨٦.

[١٩] المصدر نفسه، ص٢٨٧.

[٢٠] المصدر نفسه، ص٢٨٦.

يجب أن يكون لنا خالياً من غير اليهود (العرب) وأن علينا أن نكرس حياتنا لخدمة وطن الأجداد والدفاع عنه"[٢١] وتوالت الأحداث لتثبت لبنغوربون أن بريطانيا ستخرج من الحرب منهوكة القوى ولن يكون باستطاعتها تقديم الدعم لليهود، فأدرك أن مصدر القوة لابد أن يكون أمريكا فاتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية محاولاً الحصول على معونات تتيح قيام جيش يهودي في فلسطين يخدم أغراض الصهيونية العالمية.

وفي عام ١٩٤٧م يوم كانت عصبة الأمم لا تزال في عهد الطفولة، وما زال عدد العرب فيها قليلاً، لم يكن بالإمكان إلا الموافقة على مشروع تقسيم فلسطين، ولم يأتِ تبني الجمعية العمومية في ٢٩ نوفمبر مشروع التقسيم بثلاثة وثلاثين صوتاً ومعارضة ثلاثة عشر صوتاً وامتناع عشرة عن التصويت إلا تكريساً لغلبة مبدأ القوة والكثرة القادرة والمتسلطة على مقدرات الآخرين الأقل قوة.

فإذا كان اليهود قد تخلصوا في فجر تاريخهم من عبودية الفراعنة لهم بقيادة موسى حتى تحوّلوا بقيادة يشوع بن نون إلى أسياد يستعبدون الشعوب الأضعف، فإن في استقوائهم المعاصر إشارة غنية عن كل بيان"[٢٢].

إن ما قامت به الأمم المتحدة أو عصبة الأمم في حينه شكّل عقلنةً للواقع الذي بدت فيه الدولة اليهودية صاحبة حق، وهكذا وصل الاحتيال على العقل والفلسفة . التي كانت وراء قيام مثل هذه المنظمات الدولية. حداً لم يعد معه بالإمكان وضع القوة تحت هيمنة العقل ورقابته بل تحوّل ليكون خادماً لها، وحشدت وسائل الإعلام وأدوات الإقناع والأنساق الفكرية وأجهزة الأبحاث ودور الفكر قواها لطمس الأسباب الحقيقية لأزمة الشرق الأوسط، فحصل الشرخ الحقيقي بين ما هو عقلي أصلاً وما يرغب في أن يكتسب شرط المعقولية.

فالفلسفة إذاً كما العقل شديدة الارتباط بحركة الواقع الاجتماعي، وكما أنه لم يكن بمقدور المجتمع اليوناني المحافظة على شكل انتظامه بالتركيز على الجوانب المادية (الاقتصادية) دون الروحية

فالفلسفة إذاً كما العقل شديدة الارتباط بحركة الواقع الاجتماعي

[٢١] المصدر نفسه، ص٢٨٧.

[٢٢] مصطفى، الفواخري، الحركة العقلية، [م، س] ص٢٢.

(الفكرية) فأصرّ على الفصل بين الطبيعتين وخصَّ الثانية بالثبات والاستقرار لتكون موضوع علمه وعمله، فإن العالم الغربي المتحضر الذي يملك العلم والمعرفة لابد له من الفصل بين عقلٍ قادرٍ منتجٍ وعقلٍ غير قادر ومتلقي ليحافظ على تميزه، وهذه نتيجة حتمية لتوظيف الرؤية الثنائية التي قسمت الكون بين روحٍ ومادةٍ، جوهرٍ وعارضٍ لمصلحة الأقوى، فانصاعت الفلسفة للمنهج البراغماتي مرةً أخرى، وهو النهج الذي يكاد يتوحد تلقائياً مع الوجود البشري، وهو الذي جسد رغبة ومصلحة القيمين على المجتمعات اليونانية في عدم إبدال المواقع الاقتصادية[٢٣].

اعترف المجتمع الدولي المعاصر بالكيان الصهيوني الذي قام على أساسٍ من استخدام القوة وفرض ذاته بواسطتها فباتت كل دعوةٌ لتغيير الواقع بمثابة شذوذٍ فكري واجتماعي وأخلاقي، ونشدانٍ للاامعقول، إذ لا معقول إلا ما جعلته قوى الاستبداد والسيطرة معقولاً، وكل ما يتناقض مع المعقولية الراهنة للدول الكبرى يبدو غير واقعي، فقلبت العلاقة بين المعقول واللامعقول العقليين ليغدو المعقول هو كل ما تردفهُ القوة، واللامعقول هو كل ما لا تردفه القوة، فالعقل الذي يجب أن يكون مراقباً للواقع ومبدلاً له باتجاه التصويب والتصحيح لم يعد صالحاً إلا لابتكار التبريرات واختراع الأقنعة للتأكيد على معقولية وقائع تأسست عن طريق القوة أصلاً، وغدا صاحب الحق هو صاحب القوة، خلافاً للمقولة العقلية التي تعتبر أن القوة أساساً هي ملك صاحب الحق، وبرز الصراع بين القوة والعقل شكلاً من أشكال الصراع بين القوة والحق وجزءاً من التبشير بسيادة فلسفة ذات محور آحادي، آخر اهتماماتها ممارسة فعل النقد الحقيقي أوالتأسيس، الذي بدونه لا تكون أيّةُ فلسفةٍ فلسفة.

هذا الشرخ الذي أصاب وظيفة الفلسفة نتج عن شرخٍ أصاب بدوره وظيفةَ العقل لأنه لم يكن بالإمكان حماية مصالح مالكي المال والسلطة والتكنولوجيا من دون ممارسة فعل عقلنة لكلِّ السلوك الذي لا ينتمي إلى المبادئ الأساسية للعقل الموحد، والعامل وفق قوانين مشتركة وسُلَّمٍ من القيم الواحدة وإذا كان العقل الموّحد هو عقلٌ قيادي أبداً، فإننا هنا بإزاء عقلٍ من نوع آخر، ليس العقل الذي يلتزم بكونه حاكماً ومتحكماً بالمشاعر والأحاسيس والدوافع والنوازع والميول، وإنما هو العقل المنقاد لرغبات الذات البيولوجية، و"الخادم الطّيع وحبيس قمقم الدماغ البيولوجي... الذي يجعل من الحركة العقلية حركة غريزية مهيمنة على المجتمع البشري"[٢٤].

---

[٢٣] محمد وقيدي، بناء النظرية الفلسفية، [م، س] ص١٩.

[٢٤] مصطفى الفواخري، الحركة العقلية، [م، س] ص٨٦.

ولو حاولنا إجراء مقارنة بسيطة بين ما حدث في المجتمعات اليونانية يوم رفض القيّمون عليها الانصياع لحركة إبدال المواقع الاقتصادية بفعل التطور الذي حصل في مسرح النشاط الاجتماعي، فإننا نقول إنه بالإمكان أن لا تكون العوامل الأساسية كامنةً في العوامل الاقتصادية كمنطلقٍ أساسيٍ ووحيد، وإنما تردُ على مجموع العوامل الثقافية التي قد تتأثر باستيلاء طبقة على مواقع طبقةٍ أخرى، وإذ يتم اللجوء عادةً إلى أسلوبٍ من هذا القبيل فلأنه يُراد للصراع ألا يكون قسرياً، وأن يعتمد العمل السياسي الذي يميط اللثام عن مخاطر الهزات الاجتماعية التي تحدث في زمنٍ لا يُراد فيه حدوثها، فإن الحقل المعرفي هنا يبدو وسيلةً وليس غاية، ويخضع لحركة الوعي البشري وللمصلحة التي لا يمكن أن تتميز بأيّ نموٍ أو تطور خارج حركة الواقع الاجتماعي، فقراءة تاريخ نشأة الفلسفة هي قراءةٌ للغايةِ التي تضمنتها هذه الفلسفة والدور الذي يجب أن تلعبه في فهم النشاط الاجتماعي اليومي.

وإذا كان الإنسان ينتصب طاغياً ناشداً المصلحة في عمق الغاية الميتافيزيقية، فإن انصياع الفلسفة للنهج البراغماتي كّرس الفلسفة أداةً في يد فئةٍ دون غيرها، وتحوّلت عن السير والمنطلق الذي رافقها يوم كانت نشاطاً فكرياً يسعى للمحافظة على كافة أنواع الوجود البشري وتحسين هذا الوجود، أما اليوم، وبعد أن غدت موازين القوة هي المتحكم الأول والفعلي بالفلسفة والسياسة، فإن خدمة فئة معينة من المجتمع البشري غدت هي الغاية، وهكذا وجدنا المنطق الأساسي قائماً على منطق التسوية في القضية الفلسطينية وفي كل القضايا المشابهة لها.

وإذا كان الاتفاق لا يحصل إلا بين متكافئين، فإن التسوية عمليةٌ تتم عبر قناعة أحد أطراف التسوية، أو قناعة جميع المشرفين على هذه التسوية، بخللٍ فادح في موازين القوة، وإذ يؤكد الجميع على ضرورة استمرار اهتمام الفلسفة بالغاية الأسمى والمفاهيم المجردة، فإنه من المستحيل الحفاظ على هذه الاستمرارية من دون "النظر إلى حالة المعرفة السائدة اليوم في العالم . وكذلك . النظر إلى الحالة الراهنة لأولئك الذين يطلبون المعرفة في مجتمعاتنا.. وبعدئذٍ يُعمل على تلبية الطلبات الشعبية في كل بلدٍ بحسب ظروفه وحاجاته، بمعنى آخر ينبغي أن ننطلق من حالة محسوسة لا من حالة تجريدية"[٢٥]، فمراعاة الخصوصية أمرٌ أساسيٌ من الأمور التي سوف تعيد للفلسفة حيويتها الجديرة بالتنفيذ العملي، وهو الباب الواسع الذي لابد منه لتعود الفلسفة ممارسة اجتهادية أساسها الواقع وغايتها الإنسان، وموضوعاتها

[٢٥] حوار مع محمد أركون حول تشكّل الأصولية، التفاوت التاريخي وتوكيد فكر نقدي جديد عن التراث، دراسات عربية، [م، س] ص٤٣.

الأنساق المعرفية والمنظومات الاجتماعية والقوانين والعادات والأعراف وكذلك المجالات المتنوعة التي تكمن في تأسيس المجتمع الحديث[٢٦].

ولئن بدا الواقع بعيداً عن كل ما يدعو إليه العقل المطلق، فإن مصلحة القوى المتسلطة التي لا تتحقق إلا بالإبقاء على هذا الواقع كانت سبباً من أسباب تغشي الاعتماد على القوة في الفعل وردِّ الفعل، فالقوة لا تجابه إلا بالقوة، فما هي مظاهر القوة التي استعملها الطرف العربي أو الفلسطيني في وجه أصحاب النفوذ العالمي؟ من البديهي لكل طرف من استعمال كل ما يملك في صراعه مع الآخرين، لكن الطرف العربي الذي رفض منطق التسوية بما يحمل من تسليمٍ بانعدام التوازن بين القوى، ملكيته محدودة، وإمكانياته لا تتعدى جسده في مرات كثيرة، لهذا سيكون هذا الجسد قنبلة وسلاحاً يشهر دوماً في وجه العدو والمغتصب والمؤيد لهذين الأخيرين وهكذا جاءت التضحية بالذات شكلاً من أشكال العنف الذي يجابه القوة، وطريقة بديلة عن تكامل المهمة الفلسفية والدور الأساسي للعقل.

**فما هو العنف؟ وكيف يتشكّل في العالم؟**

**وهل العنف هو الإرهاب؟**

العنف عاملٌ من العوامل الوراثية غير الطبيعية التي يرثها الإنسان عن أسلافه، وهو برأي البعض شكل من أشكال التخاطب الذي يحل محل أشكالٍ أخرى، فما هي الأشكال الأخرى التي غابت حتى تقدم العنف ليحل مكانها...؟

أهمُّ ما غاب ـ كما يتضح مما تقدم ـ هو محاولة تقديم فرص حقيقية وعادلة لجميع المجتمعات، وإذ يعتبر كنط أن العنف هو الشكل الذي يتقدم عندما يتأخر الحب مما يعني أن العنف أو الميل إليه ذو ميل فطري، فإن العنف موجود بالقوة ويلزمه ظروف خارجية تنقله من حيز الكمون إلى حيز التنفيذ، والحقيقة أن ما مارسه أصحاب القوى والنفوذ من مضاعفة الضغوطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الأطراف العربية قد هيّأ هذه النقلة وحفّز كل إمكانات التصدي والصدام، وإذا كان بحسب سارتر لا يمكن قهر العنف لأنه هو جوهر الإنسان، فإن صراع القوة والعقل لا يبدو أنه سُيحسم لصالح الطرف الثاني بيسرٍ وسهولة.

---

[٢٦] المصدر نفسه، ص١٠٢.

**أولاً**: لأن عدم اللجوء إلى القوة يبدو شبه مستحيل، فهو داخل بنية الإنسان وتركيبته الجوهرية.

**ثانياً**: لأن المجتمعات كافةً عاجزةٌ عن عدم استثارة أشكال العنف وتحفيزه، وإذ تَردُنا في هذا المجال مرادفات أو ألفاظ تشابه في معناها واستعمالاتها فإنه لابد من الإشارة إلى ما يمكن أن يكون مشتركاً بين ألفاظ ومفاهيم من مثل القوة والسلطة، خاصةً وأنه لا يمكن دراسة ظاهرة العنف بمعزلٍ عن البعد السلطوي المتمثل فيها، فإذا كان العنف بنظر البعض أكثر الأشكال تعبيراً عن السلطة فإنه قد يكون الأكثر تعبيراً أيضاً عن الافتقار التام للسلطة في ظل الحرمان من أدنى الحقوق الإنسانية، وإذ لم تستطع المعاجم اللغوية وكذا السياسية إقامة الفواصل بين ألفاظ تخدم معنىً واحداً من مثل المرادفات التي تشكّل موضوع بحثنا، فإن الأدبيات السياسية والإعلامية توحي بمفارقات ناتجة عن التمييز بين مَنْ يستعمل العنف في نطاق ما يمتلك من سلطات وقدراته، وبين العنف الذي يكون وسيلةَ الناس المحاطين بالبؤس والإحباط وهدفهم لإحداث تغييراتٍ جذرية تمكّنهم من استعادة الحقوق التي حرمهم منها فرقاءُ ينتمون إلى الصف الأول[٢٧]، فهل العنف هو هذا السلوك الذي يستعمل السلاح من أجل تطبيق واقع لا يستسيغه أولئك الذين يطبق عليهم؟.

لقد جاء في أحد تقارير الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٧٣ "يعود نشوء الإرهاب السياسي إلى أعمال القمع التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل تحررها وحقوقها المشروعة في تقرير مصيرها واستقلالها وفي حرياتها الأساسية الأخرى"[٢٨].

وفي مطلق الحالات فإن العنف عندما يتمكن من بعض الحالات والظواهر، فإنما يكون ذلك بسبب التراخي الذي حدث في وسائل من مثل الحوار والمساواة والعدالة، وهو بهذا المعنى يكتسب طابعاً أدواتياً ويشكّل بدائلَ عن السلطة[٢٩] أو الإمكانية أو القدرة، وعندما توجد كل هذه الوسائل لابد أن يتم استعمالها بشكل جيد ومطلق وحين تنعدم يلجأ إلى وسائط أخرى تهدف إلى التكثيف في استعمال كل ما هو متوفر، فالتكثيف هنا تقدّم ليحل مكان القلّة التي تسبب بها غياب العقل المطلق أو التقصير في تحقيق المبادئ التي نصت عليها الحقوق والتزمتها المؤسسات واقتنعت بها الأفراد والأمم.

---

[٢٧] هؤلاء الذين يستعملون العنف في نطاق من يمتلك السلطة والإمكانيات.

[٢٨] الأمم المتحدة، من تقرير اللجنة الخاصة حول الإرهاب الدولي، ١٩٧٣م.

[٢٩] السلطة هنا تُستعمل بالمعنى السياسي وتعني الدولة.

جدلية الإحباط والعنف:

وقد لا نبتعد عن ما يعتقده علماء النفس على هذا الصعيد، إذ كلما بدت الإمكانيات ضئيلة وعاجزة عن تحقيق الطموح الفردي والجماعي، كل ما زاد الإحباط، الأمر الذي يتسبب بارتفاع وتيرة العنف، فالقهر الرسمي والطائفي والحرمان الاجتماعي يعدان في نظر غالبية الدارسين سبباً من أسباب العنف السياسي، من هنا يُعتبر العنف حالة نفسية مرضيةً مساويةً لحالةِ الانحراف التي يعيشها العقل في مرحلةٍ من المراحل، وهو يبدو نتيجة حتمية لفقدان الاستقرار والنظام الاجتماعي الناجم عن تهميش المبادئ الإنسانية التي يقرها العقل وتؤكد عليها القيم والأنساق التي ترفض أن تجعل من العقل خادماً لحاجاتٍ من مثل تحقيق الغلبة وقهر الآخرين.

فالوظيفة الأساسية التي يندب العنف نفسه لها ليست أولاً سوى محاولة ملئ المسافة التي تخلّى عنها العقل بفعل عدم تبني الفلسفات الحديثة للمنهج نفسه، خاصةً وأن "مجال تطبيق نظرية الحقوق الأساسية للدول إنما كان يقتصر على الدول الأوروبية، وكان اصطلاح العائلة الأوروبية مرادفاً لاصطلاح الجماعة الدولية... أما الدول الخارجة عن هذه الدائرة في آسيا وأفريقيا فيمكن القول أنها لم تكن من أشخاص القانون الدولي، إنما كانت من موضوعاته، تخضع للدول الأوروبية كمستعمرات أو محميات أو مناطق نفوذ"[٣٠].

هذا ما يفسر بروز أعمال العنف في قارتي آسيا وأفريقيا، وإن كانت تصرُّ الدول الغربية على اعتبار هذه الأعمال من فئة الإرهاب الدولي، فإنّ الغاية هي التي تحسم على هذا الصعيد، فمناهضة احتلال فلسطين عمل إرهابي بنظر بعض الأنظمة الأوروبية والأمريكية، علماً أن هدف الإرهابي دائماً محصورٌ في إثارة الخوف والرعب، أما مناهضة احتلال فلسطين فهدفه محصور بإعادة الحق إلى أصحابه، وهو استعمالٌ أو تكثيفٌ في استعمال ما توفر لتغيير واقعٍ يعيد للعقل البشري وحدته وكذا للمعايير الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية.

ولو أننا قمنا بقلب الصورة على وجهها الآخر لوجدنا أن كل ما مارسته الدولة الصهيونية بدعمٍ من الغرب ومؤسساته إنما توجّه نحو إشاعة الخوف والرعب في نفوس العرب، ففي حين يعمل العرب على إبلاغ الرسالة التي هم بصددها إلى أكبر حشد من الناس مع التقليل قدر الإمكان من أعداد الضحايا،

[٣٠] عبد الله العريان، في مفهوم حقوق الدول وواجباتها، السياسية الدولية، القاهرة، العدد ٥٣، ١٩٧٨م.

فإن الآلة العسكرية الصهيونية التي تكوّنت بفعل المساعدات الأجنبية (حيث مهد الحقوق المدنية) عملت وما تزال تعمل على الإكثار من عدد الضحايا والمتضررين، وهذه هي الضمانة الوحيدة لكي يتخلى صاحب الحق عن حقه، القهر إذاً سيدٌ هنا، والعقل الدولي رهينة هذا السيد.

صنَّف جان كين هذا القرن بما يلي "إنه زمن العنف، مجازر، تنظيف عرقي، قتل، اغتصاب، اغتيالات"[٣١] ومع هذا فإن بداية "الكفاح الفلسطيني المسلح كانت في عام ١٩٦٥، رغم أن الهجرة من فلسطين كانت في عام ١٩٤٨، فكان اللجوء إلى العنف نتيجةً طبيعية للفشل السياسي في وضع حدٍ للقهر وللظلم وللاضطهاد الذي لحق بالشعب الفلسطيني"[٣٢].

من هنا تفيد النظرة التحليلية لظاهرة العنف بحسب الأسباب والغايات، إن ما يُمارس على الصعيد العربي شيءٌ مختلف عن مبدأ إشاعة الرعب والإرهاب، علماً أنه يُوظف مرة أخرى، ومن قبل الفعل الغربي نفسه ليستخدم كوسيلة وتبرير يدعم موقف الإمبريالية الغربية في عدم تمكينها العرب من الحرية والمساواة والعدالة والصحة والعلم وغيرها.

لقد وُلدَ العنف من رحم المجتمع المدني ومن رَحِم الاستعمال الشاذ لمقولات العقل ومبادئه كما أن أهم الشخصيات الغربية وأكثرها اعتماداً على العقل قد ساندت بشكلٍ أو بآخر في التخطيط والمحافظة على الكيان الإسرائيلي، لقد كفلت الكيفية غير المتوازنة لاستعمال العقل تقدمَ عمليات التضليل الدولي التي تعد سبباً رئيسياً من أسباب ازدهار العنف، فهنري كيسنجر "الرجل الذي يتمتع بإمكانات عقلية كبيرة بغض النظر عن كيفية استعمالها... ويؤمن بسياسة القوة... ما دام ذلك يخدم في النهاية المصالح الأمريكية"[٣٣] يُعدُّ مع مَنْ يشكّل وإيّاهم فريقاً واحداً على صعيد النهج والقناعة والعقلانية والديمقراطية الأمريكية، المسؤول الأول عن كل الممارسات العنيفة، خاصة وأنهم جميعاً كانوا وراء الإحساس بالعوز الابستمولوجي الذي تمثل في انعدام قدرة الفلسطينيين والعرب بشكل عام على إقناع المجتمع الدولي برمته في التخطيط لمشروعٍ يعيد الحقوق لأصحابها.

لقد عجزت المؤسسات الدولية عن الإيفاء بالتزاماتها الملحوظة في النصوص والمواثيق، فتقدمُ

---

(٣١) Jhon Kane: Refleclions on violence, dondres, verso, 1996, P. 200.

(٣٢) محمد السماك الإرهاب والعنف السياسي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ص٦٥.

(٣٣) محمد الأطرش السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بين ١٩٧٣-١٩٧٨، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص١٧.

الفلسطيني يعادي السلطة المتمثلة في هذه المؤسسات ويناوئ كل رموزها، فشابه وضعه وضع الفرد أو الابن المتمرد الذي يتصدى لسلطة والده بهدف إثبات شخصيته وهويته وهكذا كان كل رمز من رموز تلك المؤسسات هدفاً تستعمل ضده كل الوسائل المتوفرة لدى الفلسطيني لاسترجاع وطنه، ففي جو الإحباط الناشيء عن المقارنة بين ما يُسمح به في قسمٍ من الكرة الأرضية وما لا يُسمح به في القسم الآخر تنمو النزاعات التي تطبع بطابع العنف وتبتعد عن الديناميكية السياسية "وتستبدل لغة الحوار والمشاركة وتداول السلطات السلمي بلغة العنف والقهر والإخضاع"[٣٤].

فالقوة السياسية التي تريد أن تجعل من قناعاتها وحدها أو مصالحها وحدها "أساساً إلزامياً لأي اجتماع"[٣٥] . تشكل . القوة المدمرة... التي تخنق الديمقراطية.

إن الأنساق الفكرية والمنظومات العقائدية تكمن في صلب الأسباب الحقيقية المعطّلة للسياسة العقلانية المؤكدة على ضرورة سيطرة العلمنة بمعنى "انتشار وشيوع العقل العلمي وطغيانه وسيادته في الحياة العصرية وكذلك على عرقلة الديمقراطية كنظام سياسي ضامن لهذه العلمنة فعلاً وعملاً"[٣٦].

ففي انعدام قدرة المبادئ الفلسفية على إزالة التمايز والفوارق ذات المنشأ الغرائزي دلالةٌ قاطعة على أن كثيراً من مشارب المفكرين السياسيين تلتقي مع مقتضيات مصلحة القوى الفاعلة في المجتمع الأمريكي[٣٧] الذي نجح في تنصيب نفسه مالكاً لكل الأمم فوق هذه البسيطة، فاقتنص فرصاً كثيرة لخلق الذرائع التي لا تسمح بأي اعتراض على ممارسة القوة ضد قوى الثورة ليس في العالم العربي فحسب وإنما في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عما إذا كانت هذه الممارسة منسجمة مع الدواعي التي أباحها القانون الدولي وشريعة الأمم المتحدة"[٣٨].

وإذ يدعم هذا السلوك تبوأ مثل هؤلاء الأشخاص مناصب سلطوية هامة وبقاء الأشخاص الذين يؤمنون بشرعة حقوق الإنسان والعدالة الإنسانية والاجتماعية خارج أي منصب سلطوي (المنظومات الفلسفية) فإننا نرى أن الارتباط لابد أن يكون وثيقاً بين السلطة والعنف، فمن غير سلطة لا يمكن أن

---

[٣٤] أمير الدراجي العنف الأصولي، الإبداع من نوافذ جهنم، حارس زنزانة الحقيقة والأيديولوجيا، رياض الريس، بيروت، ص١١٠.

[٣٥] المصدر نفسه، ص١٠٩.

[٣٦] المصدر نفسه، ص١٠٨.

[٣٧] محمد الأطرش، السياسة الأمريكية، [م، س] ص١٠.

[٣٨] المصدر نفسه، ص١٠.

يولد عنف، وعن العنف ينشأ العنف كردٍّ طبيعي، وهذا ما حصل بالنسبة لقضية العرب في فلسطين بهدف إثارة انتباه العالم إلى الإرهاب المتمثل في محاولة ومتابعة عملية اقتلاع شعبٍ من أرضه وجذوره.

ومن أجل الحصول على الشرعية الدولية وتحقيق نسبة عالية القدر من التسليم بواقعِ ما وصلت إليه الأمور، ولأن مظاهر العنف كانت ناتجة عن الازدواجية في تطبيق المواثيق فإنه لابد من أن ينسحب الشيء نفسه على كل الأعمال التي تعتمد القوة سبيلاً، ومهما بدا الإرهاب مختلفاً غائياً ومنطلقاً وظرفياً عن المعنى الذي يحمله العنف بالمطلق، إذ بالإمكان إدراج أي عمل يخرج عن الإطار المألوف ويستعمل القوة في مرتبة من مراتب العنف، دون أن نلحظ فيه صورةً للإرهاب، بصرف النظر عن هذا كله فإن ما يمكن أن يكون جريمة بنظر القوة الحاكمة يمكن أن يكون عملاً وطنياً في نظر المرتكبين، لأن القانون الخاص هو الذي يغدو حاكماً في هذا المجال.

وإذ يبدو أنه ما من مجالٍ لسد ثغرة التناقض بين الأمنية والمعايير إلا بتوحيد الثقافة والرؤى، وإذ يحصر كثيرون دور الفلسفة في تنظيم القوانين والمناهج والنتائج المرتبطة بالعمل والناتجة عنها، فإننا لا نُغالي إذا وجدنا أنه على الفلسفة في العصر الراهن تحمّل المسؤولية المطلقة في ترتيب الأولويات التي تخضع لها مقاييس إدارة المركز للأطراف وكذلك في تحديد العلاقة بين التشكيلات الاجتماعية والسياسية، لأن مرض العالم اليوم يتمثل ليس فقط في القوة العسكرية الجاثمة على مناطق جغرافية شاسعة من الكرة الأرضية وإنما في انحسار دور العقل عن النفاذ إلى مبادئ تفصيلية وتركيبات لابدَّ لتراكمها من أن يكون فعالاً على صعيد الصفة التي يتصف بها العالم من الآن فصاعداً.